المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٨ يـونـيـو ١٩٨٨

شـــركات تلقـــى الامـــوال

الواقـع وحقـوق المودعـين والمستقبل

في اطار مناقشة القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية وفي مقدمتها تقييم ممارسات وسياسات . شركات تلقي الاموال في محاولة موضوعية لتصحيح المسار . تناولت الصفحة الاقتصادية في مقال نشر يوم الخميس الماضي هذه القضية التي تحتل مساحة كبيرة من الاهتمام على كافة المستويات الجماهيرية والرسمية .. وتضمن الاشارة الى ان عدم تناسب اسعار الفائدة على الودائع بالبنوك مع نسب التضخم الفعلية واعتبار الفرق بينهما ادخارا سلبيا يدفع المدخرين الى ايداع اموالهم بتلك الشركات طمعا في الحصول على عائد اكبر على المدخرات المودعة .

وقد تلقت الصفحة تعليقا من الاستاذ عبد الغني جامع رئيس بنك الاسكندرية ونائب رئيس اتحاد بنوك مصر يقول فيه :

● جاء بالمقال ان عائد شهادات الاستثمار سلبي بمقدار ١٢٪ على اعتبار ان نسبة التضخم ٢٥٪ ولكني ارى انه بالنظر الى ان عائد شهادات الاستثمارات معفى من ضريبتي القيم المنقولة والايراد العام فان الفائدة الممنوحة لاصحاب هذه الشهادات تصبح في حقيقتها اعلى من ١٣٪ وتتجاوز ٢٠٪ وبذلك فان العائد السلبي يكون اقل من ٥٪ وليس ١٢٪ .

● لا يمكننا الاعتداد بان من يحصلون على عائد قدره نحو ٢٥٪ من هؤلاء الذين يوظفون لهم اموالهم لا يدفعون حق الدولة في الضرائب علما بانهم لا يتمتعون بالاعفاء منها .

● كان مشروع القانون الخاص بشركات توظيف الاموال الذي اعد من نحو عام مضى ينص على مهلة ٣ شهور لتلك الشركات لتصحيح اوضاعها ثم علمنا ان المهلة في المشروع هي ٦ شهور ثم سمعنا بعد ذلك انها ارتفعت الى عام كامل وأود ان اوضح ان تصحيح الاوضاع هو اولا امر هام وعاجل ولازم له المدة المطولة ، ومهلة السنة الكاملة ليست هي الفترة المثالية ولكنها كبيرة جدا ولا يمكننا التكهن بتوقع ما سوف يحدث خلالها وان المهلة المثالية واسألوا في ذلك ذوي الرأي في هيئة سوق المال ورجال الاقتصاد والمال يجب الا تتعدى ثلاثة شهور .

عبد الغني جامع

وتعليق الصفحة :

اننا نتفق مع الاستاذ عبد الغني جامع في انه يجب عدم الاعتداد بان من يحصلون على فائدة نسبتها ٢٥٪ من الذين يوظفون اموالهم لهم لا يدفعون حق الدولة .. نعم نتفق معه في ذلك ولكن الا يتفق معنا سيادته في ان هذا ـ هو الواقع الذي يتم التعامل به بصرف النظر عن الصواب والخطأ فيه الا انه واقع ولماذا كان المودعون يحصلون من تلك الشركات على هذه النسبة صافية ولا يشعرون باي مسئولية قومية او وطنية تجاه هذا حقهم فعلا ؟ ما يدفعهم الى استبدال هذه الشركات بالاوعية الادخارية الشرعية ؟ تلك علامة استفهام تحتاج الى اجابة من الجهاز المصرفي لجذب المدخرات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية